برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 7-2010/6/11

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

*مقدمة للمجلس للعلم**

التحقيق في عمليات البرنامج في الصومال

استنتاجات اجتماعات هيئة المكتب المنعقدة في 12 و17 مارس/آذار 2010 بشأن الصومال

أرسلت إلى أعضاء المجلس التنفيذي في 25 مارس/آذار 2010 وثيقة "استنتاجات اجتماعات هيئة المكتب المنعقدة في 12 و17 مارس/آذار 2010 بشأن الصومال" للموافقة على التوصيات الثلاث الواردة فيها عن طريق التصويت بالمراسلة. وتم الحصول على الموافقة في 31 مارس/آذار 2010 بعد تصويت 23 من بين 36 عضوا من أعضاء المجلس على التوصيات وموافقتهم عليها.

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2010/6-K/1
26 April 2010
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلاّ إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

القرار

وافق المجلس في 31 مارس/آذار 2010 عن طريق التصويت بالمراسلة على التوصيات الثلاث الواردة في الوثيقة "التحقيق في عمليات **البرنامج** في الصومال - استنتاجات اجتماعات هيئة المكتب المنعقدة في 12 و17 مارس/آذار 2010 بشأن الصومال" (WFP/EB.A/2010/6-K/1).

استنتاجات اجتماعات هيئة المكتب المنعقدة في 12 و17 مارس/آذار 2010 بشأن الصومال

التحليلات والتوصيات المتعلقة بالمزاعم ذات الصلة بأساليب إدارة البرنامج في الصومال والتي أدلى بها فريق الرصد التابع للأمم المتحدة المعني بالصومال

في أعقاب اجتماعات الإحاطة التي عقدتها الأمانة لإبلاغ أعضاء المجلس بشأن المزاعم المتعلقة بإدارة **البرنامج** في الصومال، والاستجابة الأولية التي بادرت بها الأمانة إزاء فريق الأمم المتحدة المعني بالرصد في الصومال، وبعد أن استكمل المجلس تحليل الإجراءات التي اتخذها كبار الموظفين وردود أفعالهم، والإطلاع على تقارير المفتش العام والعراقيل التي ووجهتها أثناء توزيع الأغذية في هذا البلد، عقدت الهيئة اجتماعين برئاسة سفير كولومبيا سعادة السيد Sabas Pretelt de la Vega (القائمة جيم)، وبحضور كل من السيد Jiří Muchka ممثل (القائمة هاء) والسيدة Harriet Spanos العضو المناوب من (القائمة دال)، وسعادة السيد محمد أشرف جمال الدين راشد، العضو المناوب من (القائمة ألف) وسعادة السيد Javad Shakhs Tavakolian ممثل القائمة باء. كما حضر الاجتماع كل من المراجع الخارجي والمفتش العام ورئيس مكتب الرقابة الداخلية من أجل توفير مزيد من المعلومات عن الحالة حتى تمكن الهيئة من اقتراح تدابير فورية، على أن يجري التشاور بشأنها مع المجلس كتدابير استثنائية، وذلك وفقا للرغبة التي أبداها كافة المشاركين في جلسات الإحاطة. كذلك حضرت الاجتماع السيدة Claudia von Roehl، أمين المجلس التنفيذي.

وبعد الاستماع إلى جميع البيانات أوصت هيئة المكتب بما يلي:

1- طلب إلى الإدارة العليا، من خلال المدير التنفيذي، تقدم رد فوري وبالتفصيل بشأن كل واحد من التأكيدات التي قدمها فريق الرصد التابع للأمم المتحدة المعني بالصومال، على أن تكون الردود موضوعية تماما، واستنادا إلى الإشراف المستمر الذي يمارسه **البرنامج** في البلاد، وعلى العمل الذي نهضت بأعبائه المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، مع التركيز على توضيح جوانب عدم الدقة الواردة في تقرير الفريق المذكور جنبا إلى جنب مع إقرار المشاكل القائمة. وفي نفس الوقت تم التأكيد على أن متطلبات ومخاطر توزيع الأغذية في الصومال يجب أن يكون معروفا بدرجة أكبر من اليقين بحيث يتسنى مواصلة تقديم المساعدة حيثما كان ذلك ممكنا، مع الحفاظ على أقصى قدر من الشفافية والخصائص الملازمة للبرامج التي ينفذها **البرنامج**، واتخاذ أي تدابير إضافية ضرورية. ولوحظ أن الأمانة العامة أرسلت ردا على الفريق أنف الذكر مع السيد R. Lopes da Silva، نائب المدير التنفيذي للعلاقات الخارجية، مع نسخة إلى الأعضاء.

2- وطلبت هيئة المكتب من المراجع الخارجي ما يلي: إجراء مراجعة عاجلة ومفصلة لكافة الإجراءات التي اعتمدها **للبرنامج** في مجالات التعاقد والتسليم والخدمات اللوجستية ذات الصلة بالمعونات الغذائية، ونظم النقل والحجم المقدر من الخسائر في كل حالة على حدة في الصومال.

وقد كان المكتب على علم بأن مدة ولاية مراجع الحسابات الخارجي سوف تنتهي في 30 يونيو/حزيران 2010، وبناء على طلب من الرئيس، نصح المراجع الخارجي بإمكانية تقديم مشورة تحريرية في غضون أسبوعين إلى المجلس موضحا فيها أعماله والمراجعة الداخلية التي استكملت بالفعل من قبل المراجع الداخلي، وبشأن كيفية إعادة النظر في

الإجراءات والضوابط التي يستخدمها **البرنامج** في الصومال خلال التعاقد، وإيصال وتوزيع المساعدات الغذائية، وذلك بهدف التوصية بإدخال التحسينات المطلوبة بحسب الضرورة.

كذلك طلب المراجع الخارجي الإسراع في تقديم مشروع مقترحات أو تحديد صلاحيات للتحسين والإشراف بقدر أكبر من التفاصيل ذات الصلة بالإجراءات والضوابط المعمول بها في تلك القضايا. واستجابة لهذا الطلب أعرب المراجع الخارجي عن استعداده لإبداء تعاونه (شريطة إخطاره في الوقت المناسب) لمناقشة تقديم المشورة الخطية مع المكتب أو المجلس عند الضرورة. وسوف تكون تكلفة الحصول على مشورة واحد للتشاور 600 4 جنيه إسترليني. وينظر المجلس إلى أن يوافق عليه.

-3 وطلبت هيئة المكتب على وجه التحديد من خلال المفتش العام، من إدارة **البرنامج** العمل المستمر على تقديم أداء أكثر عمقا من أعمال مراجعة الحسابات الداخلية. الأمر الذي سيسمح بإشراف أكثر تفصيلا للإجراءات وللرقابة من خلال الزيارات المفاجئة والتحليلات، وكذلك التقييم المستمر للأصول، وطرق. توزيع الأغذية. وفي هذا الصدد، جرى التركيز على ضرورة أن يكون هناك قدر أكبر من اليقين في حساب النسبة المئوية المقدرة من المواد الغذائية والخسائر المحتملة في الأصول، وعلى أساس الخبرة على حد سواء وتحسين الضوابط، كما هو الحال في معظم مؤسسات القطاعين العام والخاص التي توزع المواد الغذائية وتتولى في نفس الوقت إدارة نظم لوجستية ضخمة لتوزيع الأغذية.

من ناحية أخرى، وافقت هيئة المكتب على أن تتولى الأجهزة الرئاسية في الأمم المتحدة، إجراء مثل هذه التحقيقات التي تعتبر ضرورية لإدارات مختلف الوكالات والبرامج، وعرضت التعاون الكامل لبرنامج الأغذية في هذه المجالات. والمكتب لا يرى ضرورة أن يقتصر دور الأجهزة الرئاسية **للبرنامج** في مثل هذه الظروف على انتظار نتائج أي تحقيقات من هذا القبيل، بل على العكس، ينبغي أن تشجع الإدارة العليا، والمجلس، والهيئة عند الاقتضاء، باستمرار المبادرات من أجل الإشراف والتدابير التصحيحية كما هو الحال في القضية الراهنة.

ومن المنتظر إبلاغ جميع أعضاء المجلس بالبريد الالكتروني بالتوصيات الثلاثة على النحو المتفق عليه من قبل المدير التنفيذي والرئيس، هي أن ترسل إلكترونيا إلى أعضاء المجلس، وحالما تتم الموافقة تصبح التوصيات بمثابة قرارات رسمية وفقا للمادة التاسعة، الفقرة 8 من اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي.